

## دور المناخ الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي بالدول العربية

أ. / زيدان زهية\*

### Abstract:

Tout développement agricole visant l'amélioration de la production et l'augmentation le niveau de sécurité alimentaire devrait être axée sur les pays riches en ressources naturelles pour l'investissement agricole avec l'élargissement de la portée des produits agricoles et l'intensification de la récolte en contrôlant les dernières techniques agricoles, tandis que dans les pays qui manquent de ressources naturelles et riches en ressources financières tel que les pays du Golfe peuvent créer des centres de recherche et de vulgarisation, pour encourager la recherche agricole, afin de réaliser un développement humain et social, qui devra commencer d'abord par l'exploitation rationnelles des ressources offertes dans le cadre des politique agricoles efficaces et un climat d'investissement encourageant.

**Les mots clés:** Climat de l'investissement, Développement agricole, Ressources agricoles, Politiques agricoles, Sécurité alimentaire.

### ملخص:

إن أي تنمية زراعية تستهدف تحسين الإنتاج ورفع المستوى الغذائي لابد أن تركز على الدول الغنية بالموارد الطبيعية للقيام بالاستثمارات الزراعية مع توسيع للرقعة الزراعية والتكثيف المحصولي عن طريق التحكم بأحدث التقنيات الزراعية، أما في الدول التي تفتقر للموارد الطبيعية والغنية بالموارد المالية كدول الخليج تقام مراكز للبحوث والإرشاد الزراعي، لتشجيع البحث العلمي الزراعي ونشره وتحقيق تنمية بشرية واجتماعية، على أن يبدأ بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار سياسات زراعية فعالة ومناخ استثماري محفز.

**الكلمات المفتاحية:** مناخ استثماري، تنمية زراعية، موارد زراعية، سياسات زراعية، أمن غذائي.

## مقدمة:

يلاحظ عدم الاستغلال الكلى وبشكل متطور لقاعدة الزراعة في العالم العربي، نتيجة عدم توفر مناخ استثماري محفز، والذي تسبب في تخلف القطاع الزراعي. وكل هذا لتراكم سياسات وخطط تنمية اتبعتها الدول العربية كانت في أغلبها منحازة لقطاعات اقتصادية أخرى، مما أدى إلى تهيش قطاع الزراعة وتدهور الطاقات الإنتاجية مما خلق تبعية غذائية.

وما ميز المناخ الاستثماري والأداء الاقتصادي في الدول العربية، سيطرة الحكومة على الإنتاج وخنق المبادرات الفردية بفرض العراقيل والقيود وبيروقراطية القطاع العام، بالرغم مما شهدته فترة السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي من ازدهار نفطي وزيادة مداخل الدول العربية المنتجة للنفط، لكن السياسات الاقتصادية والمناهج المطبقة أثرت سلبا على تخصيص الموارد الاقتصادية المتوفرة وأدت إلى قصور في استغلال الثروات المتاحة وتخلف القطاع الزراعي.

## **(1) مميزات مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي بالعالم العربي:**

برز مصطلح المناخ الاستثماري مع مطلع الألفية الثالثة وأصبح محل اهتمام العديد من الخبراء الاقتصاديين، حيث قام البنك الدولي عام 2002 بمسوحات للمناخ الاستثماري السائد في العديد من الدول ومدى تأثيره على قرارات الاستثمار وعرف المناخ الاستثماري بأنه " مجموعة العناصر الخاصة بموقع معين تشكل الفرص والحوافز للشركات من أجل استثمار بطريقة منتجة وخلق وظائف والتوسع"<sup>1</sup>. وفي تعاريف أخرى، "مجموع العوامل والأنظمة والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في اقتصاد ما، والتي تعمل على إيجاد فرص استثمارية جديدة، أو هو مجموعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في توجيه رأس المال وتوطينه"<sup>2</sup>.

يرى البعض أن المناخ الاستثماري ينصرف إلى مجموعة سياسات استثمارية ويعكسها بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة للأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية لأي اقتصاد<sup>3</sup>.

مما سبق، نستنتج أن مناخ الاستثمار قد يكون محفزا أو معيقا لاتخاذ أي قرار استثمار مهما كان نوعه وحجمه، وعليه يمكننا التعرف على تأثير مناخ الاستثمار بصفة عامة وفي القطاع الزراعي بصفة خاصة من خلال الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية للعالم العربي. وقد تميز القطاع الزراعي في العالم العربي بمناخ استثماري غير محفز، حيث عُرف بالقطاع المهمش لعدة أسباب، سنأتي لشرحها.

## 1-1 تأخر أولوية القطاع الزراعي في مخططات التنمية:

كان المخصص من إجمالي الاستثمارات الكلية للاستثمارات الزراعية لم يتجاوز 10% خلال الفترة (1970-1985)<sup>4</sup>، وبالرغم من عدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتنمية الزراعة العربية فإن المخصص لا يستخدم بشكل جيد وتمتد التحيزات داخل القطاع الزراعي ذاته، خاصة في الدول التي تزيد فيها المساحة المزروعة بالأراضي المطرية، حيث ينال القطاع المروي نسبة أعلى من الاستثمارات عن القطاع المطري الأكثر تخلفاً.

الجدول رقم (1): تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية

| الفترة | المساحة المزروعة المطرية والبيور | المساحة المزروعة المروية | الإجمالي |
|--------|----------------------------------|--------------------------|----------|
| 1990   | 45247                            | 11553                    | 56800    |
| 2000   | 55929                            | 9500                     | 65429    |
| 2009   | 50047                            | 10089                    | 60136    |

(ألف هكتار)

خلال الفترة (1990-2009)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 48.

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المزروعة لم تشهد توسعا كبيرا طوال عشرينيتين تقريبا، إذ لم تتجاوز نسبة الزيادة 30% للمساحة المزروعة المطرية والمروية، ولم يحض القطاع الزراعي في العالم العربي بالاهتمام الكافي في خطط التنمية منذ سبعينات القرن الماضي، وهذا بالنظر إلى حجم الاستثمارات المخصص له مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث المخصص من إجمالي الاستثمارات الكلية للاستثمارات الزراعية لم يتجاوز الـ 10%. ومع ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة على الرغم من الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية مالية وقوى بشرية، فإن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع كالدواجن والألبان والخضراوات وكذلك بالنسبة للشركات الأجنبية ومنها المتعددة الجنسيات المركزة على العائد السريع.

يضاف إلى عدم كفاية الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي على المستوى القطري ضالة التمويل المتاح من الصناديق العربية، فجملة القروض التي قدمتها الصناديق التنموية إلى القطاعات الزراعية في الدول العربية لم تتجاوز خمس ما قدمته من قروض للقطاعات الاقتصادية الأخرى وبمتوسط تمويل سنوي بلغ نحو 1.4% من إجمالي التمويل الذي تقدمه سنويا مؤسسات التمويل المحلية للفترة (1962-1987) وأقل من 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة الذي بلغ عام 1989 نحو 54.47 مليار دولار، ومن الأسباب التي أدت إلى ضالة حجم القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية تركيز هذه الأخيرة على تطوير البنية الأساسية من نقل واتصالات وطاقة ومياه وتخزين، بالإضافة إلى القيود التي تضعها على عمليات الإقراض وتأخر بعض الدول في تسديد مستحققاتها؛ كما لازال التمويل الريفي محدودا خاصة التمويل الصغير عن طريق البنوك أو المؤسسات الأهلية للمزارعين أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية.

شاعت السياسات الحكومية وأولويات الاستثمار العائد إلى المناطق الحضرية في العالم النامي ومنها الدول العربية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك بدرجة كبيرة إلى أن العديد من البلدان تعتبر التنمية مرادفة للتصنيع السريع، وأيضا لأن العديد من الحكومات قد خضعت

لضغوطات سكان المدن الذين يطالبون بأسعار منخفضة للطعام، وقد استندت السياسات المتحيزة للمدينة على ثمانى دعامات<sup>6</sup>:

- سعر صرف مقدر بأكثر من قيمته الحقيقية؛
- أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية ولا تتغير موسمياً؛
- معدلات عالية من الحماية للصناعة المحلية التى تستخدم منتجاتها كمدخلات فى الزراعة؛
- ضرائب مفرطة على الصادرات الزراعية؛
- مخصصات فى الميزانية عالية بشكل غير مناسب للبنية الأساسية للمدن أكثر منها للريف (كهرباء، مياه، طرق...)
- استثمار فى الموارد البشرية أعلى نسبياً بكثير فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية كالصحة والتعليم؛
- قوانين الربا التى تجعل من المستحيل تقديم قروض من النوع الصغير الشديد المخاطرة وعالى التكلفة؛
- والأحكام القانونية والتنظيمية غير المتطورة فيما يخص حيازة الأراضى واستخدام الأصول الريفية كالأراضى والمعدات الزراعية، مقارنة بالأصول الحضرية كالسيارات والسلع المعمرة والمنازل.

## 1-2) تخلف القطاع الزراعي:

يعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية فى القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة فى التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية، وتطور الأزمة الغذائية فى الدول العربية تبعاً لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكى على المنتجات الغذائية<sup>7</sup>. وعليه، فتخلف القطاع أصبح واضحاً مقارنة بقطاعات أخرى، وهذا ما نبينه من خلال النقطتين التالين:

### ✦ التخلف التكنولوجى للإنتاج:

تعد الإنتاجية مقياساً لمعرفة تطور كفاءة استغلال الأراضى، وتظهر ملامح التخلف التكنولوجى فى مستوى الإنتاج والإنتاجية للعالم العربى سواء الإنتاج من المحاصيل النباتية أو من الثروة الحيوانية، وقد ساهمت عدة عوامل تخص الجانب التكنولوجى فى تخلف القطاع الزراعى أهمها:

**1) تخلف البحث فى مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا للاستفادة من السلالات عالية الإنتاجية، ويرجع هذا التخلف إلى نقص فى مراكز ومؤسسات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى التى تكون الإطارات المتخصصة مع غياب التنسيق بين مؤسسات البحوث العلمية الزراعية ومؤسسات الإرشاد الزراعى، هذه الأخيرة التى تعتبر أداة ضرورية لإيصال نتائج البحوث لأماكن تحقيق الإنتاج والعمل على حث المزارعين من أجل تطبيقها وتحقيق الأهداف التى أجريت من أجلها تلك البحوث.**

بالرغم من زيادة عدد كليات الزراعة ومراكز الإرشاد الزراعى بالعالم العربى منذ عقد الثمانينات من القرن الماضى إلا أن أغلب المتخرجين منها يتوجهون لتضخيم الجانب الإدارى للمؤسسات التابعة للقطاع الزراعى، مبتعدين بذلك عن أدوارهم الأساسية المتمثلة فى توعية المزارعين وحثهم على استخدام التكنولوجيات الحديثة والعمل على تذليل الصعوبات التى تحول دون تحفز المزارعين وتسبب تخوفهم من الإقدام على استخدام التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع، خاصة مع انتشار الأمية وقلة المهارة للأيدي

العاملة، حيث يؤمن العامل الزراعي المنتجات الغذائية لأربعة أشخاص فقط مقابل أربعين شخص للعامل الزراعي في نيوزلندا<sup>8</sup>.

يظهر الجدول رقم (2) مدى ضعف إنتاجية العامل الزراعي وإنتاجية الحبوب في بعض الدول العربية مقارنة بدولتي هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل إنتاجية الحبوب في سوريا نسبة 21.5% من إنتاجية هولندا، وفي السودان لا تتجاوز النسبة 8% من إنتاجية هولندا، في حين نلاحظ ارتفاع الإنتاجية بمصر والتي تقارب إنتاجية الدول المتقدمة زراعيًا، ويرجع السبب في ذلك أن الزراعة في مصر مربية لا تعتمد على الأمطار، فيرتفع متوسط استخدام السماد والمقويات عكس الزراعات المطرية.

**جدول رقم (2): مؤشرات الإنتاجية في عدد من الدول العربية والدول الأخرى**

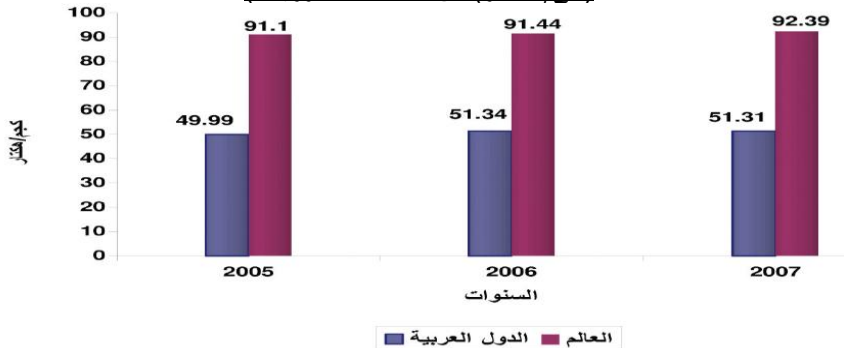
| الدول            | إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2005-2003) | إنتاجية الحبوب (كغ/هكتار) (2005-2003) | متوسط كمية السماد (كغ / هكتار) |
|------------------|---------------------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|
| مصر              | 497                                         | 7545                                  | 572                            |
| سوريا            | 1196                                        | 1786                                  | 73                             |
| المغرب           | 719                                         | 1243                                  | 52                             |
| السودان          | 371                                         | 650                                   | 4                              |
| السعودية         | 5523                                        | 4559                                  | 99                             |
| هولندا           | 39623                                       | 8309                                  | 564                            |
| الولايات المتحدة | 23066                                       | 6443                                  | 114                            |

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 183.

**(2) انخفاض معدل استخدام الأسمدة بكل أنواعها،** الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية مقارنة بالمتوسط العالمي (أنظر الشكل رقم 1) ومتوسط أوروبا وأمريكا الشمالية خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعة المطرية، إضافة للنقص الكمي في استخدام الأسمدة، إذ لا تتوافر بالكميات والأنواع اللازمة في المواعيد المناسبة لنقص طاقات التخزين، أو بسبب نقص الإرشاد الفني للمزارعين في ظل زراعة مطرية (نحو 80 % حسب معطيات الجدول الأول) يسودها اللا يقين الذي يجعل المزارعين يتخوفون من استخدام كميات كافية من الأسمدة في حين المردود الإنتاجي غير مضمون.

**شكل (1): معدل استهلاك الأسمدة في الوطن العربي والعالم**

**(كغ/ هكتار) من المساحة المزروعة**



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 52.  
<http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2009.pdf>

كما ساعدت السياسات السعرية التي انتهجتها الدول العربية في غياب التحفيز على استخدام الأسمدة والنقاوي والمبيدات لارتفاع أسعارها، ورفع الدعم أو خفضه على مدخلات الإنتاج.

**(3) ضعف التصنيع** حيث لا تملك الدول العربية قاعدة صناعية كافية تمكنها من توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج كالجرارات والحاصدات أو الأسمدة الكيماوية والمبيدات مما يستدعي توفيرها من الخارج، وبالتالي تضخيم فاتورة الاستيراد لغلاء مدخلات الإنتاج ومعداته، كما عرفت معظم الدول العربية تخلفا في استخدام المكننة من جرارات وحاصدات مقارنة بالدول المتقدمة زراعيًا.

وقد ساهمت السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدول العربية منذ السبعينات في تعميق التخلف التكنولوجي للإنتاج، بحيث لم تستطع فهم العلاقة الجدلية بين الزراعة والصناعة فأهمل القطاع الزراعي ولم تستغل الصناعة لخدمة الزراعة، في حين وجدت حكومات أسبوية عديدة حلولاً للعلاقة الجدلية بين الزراعة والصناعة فلم تهمل قطاعاً على حساب آخر، فالزراعة الناجحة والإنتاج الزراعي المكثف ساعد في النمو الصناعي، وأدى النمو الاقتصادي إلى إنعاش الزراعة كما أن النمو الزراعي القوي ضروري لإحداث التنمية بشكل عام، وسعيًا وراء التصنيع اعتمدت بلدان أسبوية على قاعدة زراعية صلبة وانتهجت سياسة تشجيع النمو الزراعي وحماية القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي وعدم رهن مستقبلها الغذائي بعوامل خارجية<sup>9</sup>.

#### ✦ **تخلف قطاع الري<sup>10</sup>:**

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافاً لوقوعها في الحزام الجاف وشبه الجاف، وتتميز بندرة الأمطار وتذبذبها من عام لآخر، وتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث لا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة أقل من 800 م<sup>3</sup> في السنة مقابل 7000 م<sup>3</sup> للفرد سنوياً على مستوى العالم، وتعد الدول العربية في حالة عوز لأن الاستهلاك الفردي من المياه يقل عن 1000 م<sup>3</sup>، وتقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية بحوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ربيها حوالي 162 مليار م<sup>3</sup> نظراً لضعف كفاءة الري التي تتراوح بين 50 % و 60 %، حيث تنخفض هذه النسبة في بعض مناطق الري بالغمر، وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية بنحو ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية، مقابل 15% بالرش وحوالي 10% بالتنقيط. وقدرت بعض الدراسات أن تحسين كفاءة الري إلى مستوى 70% سوف تؤدي إلى توفير حوالي 50 مليار م<sup>3</sup> في السنة من المياه ما يعادل نحو ثلث الكميات المستغلة حالياً في الزراعة.

ومن أسباب ضعف كفاءة الري السطحي في الدول العربية عدم معرفة المزارعين للنتائج السلبية الناجمة الإفراط في استخدام المياه وعدم الإلمام بالمقننات المائية، وكثرة التسرب والتبخر في القنوات الترابية المكشوفة أين تبلغ نسبة الفاقد 30%، وتتنخفض كفاءة استخدام المياه، حيث لا تتجاوز الكفاءة لشبكات الري 50% وتضيق كميات أخرى بسبب تدهور شبكات الري أو التبخر خاصة من السدود التي لا توائم المناطق الجافة، كما إن شبكات نقل وتوزيع المياه في العديد من البلدان العربية تنقصها الصيانة مما يزيد من نسبة التسرب التي تصل إلى 40%، كما أن ضياع المياه في الري يفوق 0 % المتوسط العالمي (نحو 1200 م<sup>3</sup> للهكتار مقابل 7500 م<sup>3</sup>) مما زاد العجز المائي، حيث من المتوقع أن يتفاقم في السنوات القادمة بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، ويتوقع أن يبلغ العجز حوالي 369 مليار م<sup>3</sup> في عام 2020، أي حوالي ضعف الكميات المستغلة في الزراعة حالياً.

### 1-3) تدني التنمية البشرية:

لم تحض التنمية البشرية باهتمام على مستوى الدول العربية، رغم أنَّ العنصر البشري هو أساس أي تنمية حقيقية، ولا أدل على ذلك ارتفاع معدل الأمية الذي يبلغ نسبة 40%، في حين تتعدم أو تكاد تتعدم النسبة في العديد من الدول المتقدمة، ومن الأسباب التي ساعدت على تدني مستوى التنمية البشرية إضافة إلى العوامل التاريخية التي تسبب فيها الاستعمار والانتداب الذي عانت منه معظم الدول العربية لعدة عقود، والسياسات التنموية الفاشلة التي عرفت في العقود الأخيرة، يضاف زيادة الإنفاق العسكري بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة بالمنطقة العربية<sup>11</sup>.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن لعملية تنمية الموارد البشرية عدة أبعاد منها: التعليم والصحة والتغذية والبيئة والعمل والحرية الاقتصادية والسياسية، وانطلاقاً من هذه المؤشرات احتلت الدول العربية مراتب متأخرة حسب الترتيب العالمي لدليل التنمية البشرية 2010 منها: الجزائر 84، مصر 101، اليمن 133، موريتانيا 136، والسودان 154.

يرتفع عدد السكان الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في بعض الدول العربية، حيث بلغت النسبة عام 2006 في الجزائر 6.8%، و 46.1% في جزر القمر و 21.2% بموريتانيا و 2.6% بتونس، كما أن نحو 100 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر ويعاني نحو 40 مليون عربي من نقص التغذية، ما يعادل 13% من السكان.

تبقى بعض الجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية متأخرة جداً في الكثير من الدول العربية مثل: نسبة السكان المتاحة لهم المياه الصالحة للشرب ومعدل وفيات الرضع والأطفال ونسبة انتشار الأمراض المزمنة، حيث 21% من السكان العرب لا يحصلون على مياه مأمونة، و 13% لا يحصلون على خدمات صحية و 30% لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي ويعاني 7% من الأطفال دون الخامسة من نقص الوزن بسبب نقص وسوء التغذية.

إذا استعرضنا أحد مؤشرات التعليم وهو نسبة الإنفاق على البحوث، ما تزال هناك فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمجموعة الدولية في مجال الإنفاق على البحث العلمي، مع تفاوت بين الدول العربية نفسها ؛ والملاحظ أنَّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت 2.9%، و 2.7% على التوالي.

في عام 1999 كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر 0.4%، وفي الأردن 0.33%، وفي المغرب 0.2%، وفي كل من سورية ولبنان والسعودية 0.1% من إجمالي الناتج الوطني، وتؤكد ذلك إحصاءات اليونسكو لعام 1999.

أما إحصاءات سنة 2004 لنفس المنظمة العالمية، فتذكر أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج الوطني الإجمالي، وبعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ نحو 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص و 8% من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة والكيان "الإسرائيلي"، حيث تقع حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بين 70% في اليابان و 52% في الكيان "الإسرائيلي" والولايات المتحدة والدول الأخرى، وهذا يدل على قلة مساحة الاستثمار الخاص في عملية التنمية في الوطن العربي. وتفتقر معظم البلدان

العربية إلى سياسة علمية وتقنية محدّدة المعالم والأهداف والوسائل، ولا يوجد حتى الآن في الوطن العربي ما يسمّى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليس هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير، بالإضافة إلى البيروقراطية والعوائق الإدارية والتنظيمية، واهمال التدريب المتواصل لتحسين الكفاءات مواكبة للتطورات المتسارعة.

تشير إحصائية لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بـ 31% من هجرة الكفاءات من الدول النامية، منها 50% أطباء، 23% مهندسين، 10% علماء، وأن 54% من الدارسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وثلاث دول غربية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد 75% من المهاجرين العرب، حيث نحو مليون خبير ومختص عربي من حملة الشهادات العليا أو التقنيين المهرة مهاجرون حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2002.

#### 1-4) آثار برامج التصحيح:

كان لبرامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي طبقتها بعض الدول العربية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ومنها الجزائر آثار سلبية، إذ لم تهتم تلك البرامج بمعالجة الإختلالات الهيكلية وتخلف البنى الأساسية، بل تفاقمّت المشكلة خلال تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي والأطراف المتعاونة معه في معظم الدول النامية وساهمت الإجراءات المتخذة في مجال السياسات الاقتصادية في رفع معدل التضخم بسبب ارتفاع الأسعار وتفاقم الفقر نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة مما زاد من الفوارق الاجتماعية وحرمان شرائح المجتمع نتيجة الضغط على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الإسكان).

فيما يخص القطاع الزراعي، فإن سياسات التصحيح كان هدفها رفع الأسعار عند الإنتاج وتخفيض الدعم على المدخلات الزراعية ووسائل الري وتدعيم القطاع الخاص لإمداد القطاع الزراعي بوسائل وعوامل الإنتاج وتخفيض المساعدات الغذائية والدعم على أسعار الاستهلاك تكميلاً لخفض قيمة العملة، والملاحظ أن هذه البرامج لم تأخذ في الاعتبار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية ولا الانعكاسات المؤثرة على النمو والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل، كما تسببت إجراءات الضغط على الطلب الداخلي في اتجاهات قوية نحو الركود في عدد مهم من الدول النامية، بينما تخفيض العملة لم يعط النتائج المتوقعة على مستوى تشجيع وزيادة الصادرات بسبب ضعف هياكل الآلة الإنتاجية<sup>12</sup>. فقد أدى رفع الدعم على مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعارها بالمزارعين إلى التخلي عن استعمالها الواسع، مما أثر على مستوى الإنتاج والإنتاجية وبالتالي على مستوى دخول المزارعين، كما أدى تخلي الدولة عن تنظيم التركيب المحصولي وتحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الأكثر استهلاكاً لمياه الري بقانون حرية المزارع.

واقتصرت بعض الآثار الإيجابية المحدودة التي شملت في الغالب القطاع المروي الحديث ولم تمتد إلى القطاع الزراعي المطري الأكثر تخلفاً وحاجة إلى الدعم، والدول العربية التي لجأت مضطرة إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي عليها أن تعمل على تخفيف الآثار السلبية على المزارعين ودعم الإيجابيات خاصة ما تعلق منها بزيادة الاهتمام بالتحديث التقني والتطوير المؤسسي لمراكز البحث والإرشاد والتدريب وتحسين وسائل النقل والتدريب.

وكننتيجة لما سبق ارتفعت الفجوة الغذائية التي تعبر عن الفرق بين المتاح للاستهلاك والإنتاج المحلي أي صافي الواردات الغذائية لأهم السلع الإستراتيجية بأغلب الدول العربية، لأن زيادة إنتاج الغذاء لم تواكب زيادة الطلب عليه، والانفجار السكاني المصاحب بارتفاع الدخول في بعض الدول العربية وتغير أنماط الاستهلاك بزيادة التمدن لم يقابلوا بانفجار غذائي مما أدى إلى تفاقم مشكلة الغذاء وزيادة الواردات الغذائية كما هو مبين في الجدول رقم (3).

**جدول رقم (3): تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة  
من السلع الغذائية الرئيسية (2000-2007)**

| 2007             |                |           |                              |         | 2000             |                  |           |                              |         | السلع             |
|------------------|----------------|-----------|------------------------------|---------|------------------|------------------|-----------|------------------------------|---------|-------------------|
| نسبة<br>الافتقار | نسبة<br>الفجوة | الاستهلاك | صافي<br>الواردات<br>(الفجوة) | الإنتاج | نسبة<br>الافتقار | نسبة<br>الفجوة % | الاستهلاك | صافي<br>الواردات<br>(الفجوة) | الإنتاج |                   |
| %                | %              |           |                              |         | %                |                  |           |                              |         |                   |
| 48.9             | 51.1           | 102.3     | 52.2                         | 50.1    | 44.8             | 55.2             | 84.0      | 46.4                         | 37.6    | الحبوب والبقول    |
| 47.7             | 52.3           | 48.0      | 25.0                         | 22.9    | 47.4             | 52.6             | 35.4      | 18.5                         | 16.8    | القمح             |
| 75.5             | 24.5           | 9.8       | 2.3                          | 7.4     | 68.0             | 32.0             | 9.0       | 2.9                          | 6.1     | الأرز             |
| 29.8             | 70.2           | 14.8      | 10.4                         | 4.4     | 25.0             | 75.0             | 11.2      | 8.4                          | 2.8     | الشعير            |
| 99.0             | 1.0            | 9.4       | 0.7                          | 9.3     | 99.0             | 1.0              | 7.0       | 0.5                          | 6.9     | البطاطس           |
| 63.6             | 36.4           | 2.2       | 0.7                          | 1.4     | 60.0             | 40.0             | 2.0       | 0.7                          | 1.2     | البقوليات         |
| 37.2             | 62.8           | 4.3       | 2.6                          | 1.6     | 45.0             | 55.0             | 3.8       | 2.0                          | 1.7     | الزيوت النباتية   |
| 102.0            | -              | 47.5      | 0.8-                         | 48.3    | 99.2             | 0.8              | 39.4      | 0.2                          | 39.1    | الخضروات          |
| 96.5             | 3.5            | 31.3      | 1.1                          | 30.2    | 97.5             | 2.5              | 28.0      | 0.6                          | 27.3    | الفاكهة           |
| 29.2             | 70.8           | 10.3      | 7.3                          | 3.0     | 37.0             | 63.0             | 6.5       | 4.0                          | 2.4     | السكر الخام       |
| 80.5             | 19.5           | 8.7       | 1.7                          | 7.0     | 86.3             | 13.7             | 7.3       | 1.0                          | 6.3     | اللحوم            |
| 69.8             | 30.2           | 35.2      | 10.6                         | 24.6    | 72.2             | 27.8             | 26.7      | 7.4                          | 19.3    | الألبان ومنتجاتها |
| 106.0            | -              | 3.2       | 0.1-                         | 3.4     | 107.0            | -                | 2.8       | 0.2-                         | 3.0     | الأسماك           |

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2009، ص 177.

يوضح الجدول أن العالم العربي يحقق أدنى معدلات الاكتفاء الذاتي من السكر والزيوت النباتية والشعير كما ينتج نحو نصف احتياجاته من القمح مما يعكس حالة الانكشاف الغذائي و حجم التبعية الغذائية، والملاحظ أن النسب لم تتغير تقريبا خلال الفترة المبينة في الجدول أو أرقام سنة 2009 حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

## 2) تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي:

إن هدف تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي العربي يتطلب التغلب على الصعوبات والعراقيل التي عرفها القطاع الزراعي سابقا والتي أدت إلى تخلفه، مع تصحيح السياسات التنموية الخاطئة التي كانت سببا في تهميش القطاع الزراعي تضم عدة إجراءات وسياسات أهمها:

## 2-1) إجراءات تفعيل وتشجيع الاستثمارات الزراعية:

يتطلب تحقيق تنمية زراعية وتحسين المناخ الاستثماري في القطاع الزراعي مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الصلة بالقطاع حتى يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

### تشجيع الاستثمارات الزراعية:

بإعطاء القطاع الزراعي المكانة التي يستحقها في خطط التنمية من خلال إزالة التحييزات التي شهدتها خلال العقود الماضية لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص للقطاع الصناعي، حيث لم تتجاوز حصة القطاع الزراعي المهمش من إجمالي الاستثمارات في العالم العربي 10% ومن أجل توفير المناخ الاستثماري المحفز ينبغي:

- زيادة الإنفاق الموجه للقطاع الزراعي وقطاع الري؛
- تطوير البنية الأساسية ذات التكلفة العالية مثل الطرق والسدود ومشروعات الري؛
- تنمية المناطق الريفية وترقيتها عن طريق التعليم والرعاية الصحية ووسائل النقل... الخ؛
- ترويج فرص الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق واستصلاح الأراضي الزراعية؛
- تحفيز القطاع الخاص والأجنبي على الاستثمار من خلال سياسات الائتمان والضرائب والدعم؛
- زيادة الإنفاق على البحث والإرشاد ودعم مراكز التكوين والتأهيل الزراعي؛
- وتحرير الأسعار والأسواق والتجارة الخارجية.

### تصحيح السياسات المالية والنقدية والائتمانية:

ينبغي على الحكومات العربية أن تعمل على استقرار سياساتها المالية والنقدية وأسعار صرف العملات الوطنية لحماية المستثمرين من مخاطر التغيير المتكرر لهذه السياسات حيث تساهم السياسة المالية فتسهم في تحسين المناخ الاستثماري للقطاع الزراعي من خلال<sup>13</sup>:

- خفض الضرائب العامة؛
- تقديم إعفاءات للسنوات الأولى من الإنتاج؛
- وخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي.

- أما السياسة النقدية فتسهم في تحسين المناخ الاستثماري للقطاع الزراعي من خلال:
- التحكم في كمية النقود المتداولة ومحاربة التضخم؛
  - والعمل على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الأخرى.
- وبالنسبة للسياسة الائتمانية فأهم ما تتضمنه هو:
- دعم البنوك المتخصصة لتقديم أفضل الخدمات لصغار المزارعين إلى جانب صناديق التنمية الفلاحية؛
  - توفير الائتمان بأسعار فائدة بسيطة وربط الائتمان بالتكنولوجيا المتطورة كطريقة لتوصيل أحدث التقنيات للزراعة؛
  - والاستمرار في دعم أسعار الفائدة في حالة استمرار التحيز في غير صالح القطاع الزراعي، ومعالجة الديون المتعثرة.

### ✦ تطوير السياسات السعرية:

- نظرا لدور جهاز الأسعار في مجال تخصيص الموارد والدخل لصالح فئة ومنطقة معينة فإن ذلك يستدعي إزالة التشوهات السعرية من خلال<sup>14</sup>:
- تحرير الأسعار الزراعية (السلع ومدخلات الإنتاج الزراعي) وتركها لقوى العرض والطلب، مع مراعاة تدعيم المناطق الفقيرة لضمان حصول المزارعين على أسعار مجزية لمنتجاتهم ودخل مرتفع وتمكينهم من استعمال التكنولوجيات الحديثة وتوفير الخدمات البيطرية وكل ما من شأنه تطوير المناطق المحرومة خاصة صغار المزارعين والمرأة الريفية؛
  - حماية المنتجين من التقلبات الحادة في الأسعار العالمية والمحلية وتطوير المعلومات حول الأسعار واحتياطات السوق لضمان كفاءة إنتاجية واستغلال أمثل للموارد المالية والطبيعية؛
  - تطوير الهياكل القاعدية من مرافق للتخزين وطرق وشبكات كافية للاتصالات وامدادات الكهرباء والمياه لتسهيل وصول المزارعين للسوق، وتقليل الفاقد بعد الحصاد الذي يسبب فيه نقص مرافق التخزين وسوء حالة الطرق؛
  - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الشركات التسويقية لتخفيف التكاليف وتنفيذ العمليات التسويقية بشكل أفضل؛
  - وتعزيز دور الدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية والإشراف والرقابة عن طريق منع الاحتكار ومراقبة الجودة بالنسبة لمستلزمات الإنتاج والشروط الصحية والغذائية للسلع الاستهلاكية.

### ✦ تحقيق التنمية البشرية وترشيد استهلاك الغذاء:

- إن تحقيق تنمية بشرية يعد أساس أي تنمية حقيقية لأنَّ العنصر البشري هو المحرك الرئيسي للتنمية وهدفها، ومنه أي تطور اقتصادي يجب أن يسبقه أو يوازيه تنمية بشرية عن طريق الارتقاء بالصحة والتعليم والتغذية والبيئة من أجل تحقيق كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم ومعالجة الأزمة الاجتماعية والتربوية التي تعد الأخطر، ويمكن تحقيق ذلك بتطبيق سياسة عربية فعالة للتنمية البشرية تشمل مجموعة من المبادئ والإجراءات أهمها:
- تحسين المستوى الصحي خاصة للشرائح الأكثر حرمانا، ويتطلب ذلك توفير المرافق الصحية في المناطق النائية وتوفير الغذاء بالكميات الكافية وفي الأوقات المناسبة، كما بإمكان التوعية الصحية أن تعمم السلوك الغذائي الصحيح في حدود الدخول المختلفة لمختلف شرائح المجتمع؛

- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وهذا يتطلب تخفيض حدة الفقر والعدالة في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة التي يميزها سوء التغذية وارتفاع الأمية وسوء الحالة الصحية وسوء المسكن وازدحامه وكبر حجم الأسرة، وعليه يجب أن تتدخل الحكومات لتتحكم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدمة للأفراد لضمان حصولهم على أدنى حد من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى الرعاية الصحية ودعم التعليم وتحسين مستويات خدمات الكهرباء ومياه الشرب والإسكان والنقل؛
- والعمل على تخفيف معدلات البطالة بتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية في المناطق الريفية، وتشجيع عمل المرأة المساهمة بشكل كبير في العمل الزراعي في بعض مناطق الدول العربية.

### ✦ تطوير الصناعات الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية قطاعا حيويا بكل فروعه لا يقل أهمية عن دور القطاع الزراعي أو قطاع الري، وتنمية هذا القطاع وتفعيله يعد ضرورة لمواجهة الآثار السلبية التي خلفها تحرير التجارة العالمية، حيث غزت السلع الغذائية المستوردة أسواق الدول العربية بجودتها العالية وأسعارها المنافسة، مما ألحق الضرر ببعض الصناعات الغذائية المحلية وأحيانا تخطيطها في ظل غياب الرقابة، ويتطلب النهوض بهذا القطاع وتفعيله، إعداد الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية القادرة على استيعاب التكنولوجيا وتطبيقها، والتنسيق بين الدول العربية لإقامة المشاريع المبنية على دراسات فعالية والجدوى الاقتصادية لكل مشروع مع توفير التمويل الكافي الذي يضمن الارتفاع بالإنتاج محليا، وللمد من الاستيراد وتقليل التكلفة وبالتالي ضمان أسعار منافسة.

## 2-2) أهمية المناخ الاستثماري للبرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي العربي:

نبين أهمية المناخ الاستثماري للبرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي العربي من خلال النقاط التالية:

### ✦ برنامج العربي لتحسين الزراعة ومواجهة أزمة الأمن الغذائي:

يستند البرنامج على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للزراعة رقم 23 في دورتها الـ 30 بالرياض بشأن تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء (أطلق البرنامج بقرار القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت في جانفي 2009). ويشتمل على الأهداف والمحاور التالية<sup>15</sup>:

- الأهداف: ومنها:

- زيادة قدرة الدول العربية في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية؛
  - التخفيف من حدة تزايد قيمة فاتورة واردات السلع الغذائية؛
  - إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص؛
  - وخلق فرص عمل جديدة ومنتجة.
- الإطار السلي: ومنها:
- الحبوب (القمح، الشعير، الأرز، الذرة الرفيعة والذرة الشامية)؛
  - المحاصيل السكرية (قصب السكر، والشوندر السكري)؛

- البذور الزيتية (القول السوداني، السمسم، زهرة الشمس)؛
- التمر والزيتون؛
- والمنتجات الحيوانية.

#### - النطاق الجغرافي: ومنها:

- في الجانب الإنتاجي: 10 دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، واليمن؛
- وفي الجانب الخدمي: جميع الدول العربية باعتبارها مستفيدة من المشروع ومساهمة في استثماراته؛

- والإطار الزمني: يتم تنفيذ ذلك المشروع على ثلاث مراحل تمتد حتى عام 2030 وفق خطط متواصلة.

#### ⊕ المكونات والمحاور التنموية:

يستند البرنامج على محاور متنوعة يسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وتشمل كل جوانب تطوير القطاع الزراعي والتي يلخصها الجدول التالي:

| المحاور                                                                                                                                                                                               | المكون                                                                           |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| دعم وتطوير مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقنية، توفير مستلزمات الإنتاج، استخدام التقانات المطورة لتعزيز الاستفادة من مياه الأمطار، دعم وتطوير مرافق الخدمات الزراعية المساندة، تطوير مؤسسات المزارعين. | تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة.                                     |
| تطوير مرافق ومنظومات إدارة ونقل وتوزيع موارد المياه، تطوير نظم الري الحقلية.                                                                                                                          | استثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري |
| مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة.<br>مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية.<br>مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.                                                                      | التوسع أو إقامة مشروعات استثمارية متكاملة مرتبطة بأنشطة البرنامج                 |

#### ⊕ النتائج المتوقعة:

من المتوقع أن تتحقق زيادات معتبرة في انتاج المحاصيل الزراعية خاصة سلع العجز الرئيسية، كما ستعكس النتائج الايجابية اجتماعيا من خلال توفير فرص عمل وتعزيز مصادر الدخل كما يلخصها الجدول التالي:

| البيان                                                                     | النتائج                     |
|----------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| القمح 81%، الشعير 57%، الأرز 93%، المحاصيل السكرية 81%، البذور الزيتية 69% | زيادة إنتاج المحاصيل        |
| 8.7 مليون فرصة عمل.                                                        | توفير فرص عمل               |
| نحو 4.6 مليار دولار (25% من الإنتاج الاستثماري، أي 50% من القروض المقترحة) | تحقيق قيمة مضافة            |
| تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة.          | فرص استثمارية للقطاع الخاص. |

إن التجربة العملية قد أثبتت أن مجرد توفير المناخ الاستثماري الملائم لا يشكل بالضرورة ضمانا لنجاح العملية الاستثمارية بدليل وجود مشروعات استثمارية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس القطاع وتحت نفس الظروف المحيطة بالمشروع، حيث هناك تحديات ينبغي معالجتها لتحسين المناخ الاستثماري بالإضافة لما ذكرناه سابقا أهمها<sup>16</sup>:

1. الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي (أولها الرشاوى)؛
2. خلق مصداقية للسياسات الحكومية؛
3. مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها:
- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية؛
- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية؛
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفنة مما يتطلب مراجعة القوانين وتحديثها لتتسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، على أن لا يقتصر على فترة الترخيص والتسجيل بل يتضمن تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها؛
- تكييف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة؛
- وتفتين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف إلى الاقتصاد الوطني مما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

## خاتمة:

إن العالم العربي لا يتقصد استراتيجيات لتنمية القطاع الزراعي، حيث وضعت الدول العربية العديد من الخطط والبرامج لزيادة الإنتاج والإنتاجية التي تتطلب زيادات مستمرة وعلى المدى البعيد في الاستثمارات، لكن ما تحقق خلال العقدين الأخيرين لم يواكب زيادة الطلب على الأغذية لعدم تحقيق زيادة فعالة في الإنتاجية في ظل عدة عوائق مرتبطة بأوضاع التبعية الغذائية ومناخ استثماري غير محفز، وكل هذا يستدعي التحول نحو سياسات تنموية مستقلة بالتغلب على انعكاسات التبعية الغذائية المعيقة والاعتماد على الذات وتعبئة المدخرات العربية لخدمة الاستراتيجيات الموضوعة على المدى المتوسط والمدى الطويل.

بعد هذا العرض، نصل إلى أهم النتائج التي خلصنا إليها من الدراسة:

- إن تهميش القطاع الزراعي في خطط التنمية الوطنية والانحياز لصالح القطاعات الأخرى يعد السبب الرئيسي في تدهور مردودية القطاع وتخلفه؛

- يتمتع العالم العربي بقاعدة مورديّة أرضية وثروة مائيّة وطاقتات بشريّة هامة، تتطلب رفع كفاءتها الاقتصاديّة من أجل تدعيم المنتج المحصولي للقطاع الزراعي؛
- وأظهرت الإصلاحات التي مسّت القطاع الزراعي بعض الإيجابيات التي يجب تدعيمها، كما كان لها انعكاسات سلبية، خاصة على الأوضاع الاجتماعيّة من جراء تحرير الأسعار يتطلب التخفيف منها ومواجهتها.

وبناء على النتائج السابقة، نقترح مجموعة من التوصيات تلخص أهم العوامل الضرورية لتهيئة مناخ استثماري محفز ومنتشط للاستثمارات الزراعيّة:

- ضرورة توفير الأمن السياسي والاستقرار الاقتصادي لتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار؛
- إزالة القيود والعراقيل الإداريّة والفنيّة الموجودة في الجهات الحكوميّة المسؤولة على الاستثمار التي صاحبها الانحراف والفساد والرشوة؛
- وضع خريطة للاستثمار الزراعي في كل قطر عربي بتوفير المعلومات الكافية في مجالات وإمكانات كل قطر؛
- توفير الضمانات القانونيّة والماليّة والقضائيّة والتسهيلات والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمار العربي داخل العالم العربي؛
- وضع خطة عربيّة للتعاون بين المؤسسات الماليّة العربيّة الرسميّة والخاصة العاملة في الداخل والخارج لتشكيل قوة عربيّة موحدة بهدف دعم المصارف العربيّة العاملة في الداخل أو الخارج؛
- ربط التعليم بالتطورات التكنولوجيّة المتلاحقة وتشجيع البعثات الحكوميّة للحصول على الدرجات العليا ونقل الخبرات من كبرى الجامعات الأجنبية؛
- التنسيق بين مراكز البحث العلمي والتطوير، والتطبيق الاقتصادي لجهود البحث والتطوير ميدانيا لتحقيق مزايا تنافسيّة للمنتج العربي؛
- التركيز في سياسات التسويق على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخليّة بالاعتماد على آليات السوق واعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص؛
- إنشاء المشروعات العربيّة المشتركة وتفعيل دور الموجود منها يعد أمرا حيويّا يسهل وييسر تحقيق نسبة أعلى من التجارة البينية ويمهد لتحقيق السوق العربيّة المشتركة؛
- توزيع إنتاج السلع الغذائيّة بين الدول العربيّة على أساس الأقاليم والمناطق الأكثر صلاحية، أي وفق الميزة النسبيّة وكذا استمراريّة إنتاجية الموارد؛
- رفع كفاءة الري وحماية التربة الزراعيّة بتجنب إفقارها بطرق زراعيّة خاطئة أو الاستخدام غير السليم للأسمدة الكيماويّة؛
- تشجيع البحوث المتخصصّة في الإنتاج الزراعي بالمناطق الجافة والبيئات الهشة التي تميز أغلب الأقاليم العربيّة من أجل محاربة التصحر وانجراف التربة وعوامل التعرية؛
- ضرورة إعادة النظر في السياسات التصديريّة العربيّة بما يتلاءم ومبدأ حرية التجارة، مع تصحيح التركيب السلعي للتجارة الزراعيّة العربيّة استيرادا وتصديرا وزيادة التعامل مع الدول الناميّة.

## الهوامش والمراجع:

- 1 البنك الدولي، «تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع»، واشنطن، 2006، ص 22.
- 2 علي مجيد الحمادي، «واقع الاستثمار العربي وأثره على عودة الاستثمارات العربية المهاجرة»، شؤون إستراتيجية، العدد 12، السنة الثالثة، 2004، ص 128.
- 3 عبد المطلب عبد الحميد، «السياسات الاقتصادية الكلية، تحليل جزئي وكلي»، ط. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 ص 390.
- 4 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «تقرير أوضاع التنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1991» الخرطوم، ص 40.
- 5 المرجع السابق للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص ص 38-39.
- 6 يارون يعقوب وماكدونالد بنيامين، «تنمية الأسواق المالية في الريف»، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (النسخة العربية)، عدد ديسمبر 1997، ص 39.
- 7 مصطفى ولد سيدي محمد، مقال، «تشخيص أزمة الأمن الغذائي من العوامل السكانية والطبيعية إلى الخيارات التنموية»، تاريخ الموضوع: 2004/10/03،  
<http://www.nodhoob.com/index.php/food/338-2>
- 8 عبيد الناصر ناصر، «واقع الأمن الغذائي العربي وأفاق تطويره»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 14، العدد 2، 1998، ص 177.
- 9 منظمة العمل العربية، «العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية»، القاهرة، مارس، 1997، ص ص 116-117.
- 10 معالم، «الماء سلاح بيولوجي ممتاز»، ط. دار النشر مارتور، الجزائر، ص 117.
- 11 \_ صندوق النقد العربي، «التقرير العربي الموحد 2009»، ص 185.
- 11 ارجع إلى:  
- سعيد حنا، «المؤتمرات والبحث العلمي في الوطن العربي»، دمشق، مجلة المعلوماتية معارض ومؤتمرات وندوات، العدد 26، أبريل 2008.  
<http://www.infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuebn=26&id=544> (22fev.2011)
- إحصائيات اقتصادية عن الدول العربية من الموقع  
<http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=3&gid=12&sgid=3>
- 12 Robineau Patrice, «Comment nourrir le monde», ed. Solagral, Paris, 1990, p. 82.
- 13 كامل عمر عبد الله، «الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي»، ندوة التحديات الاقتصادية للوطن العربي في مواجهة التكتلات الدولية، ط. مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، 1995، ص 179.
- 14 أبو مندور محمد، «التنمية الزراعية ودورها في تحصين الأمن العربي»، ندوة التحديات الاقتصادية للوطن العربي في مواجهة التكتلات الدولية ط. مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، 1995، ص ص 122-123.
- 15 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009» ص 66.  
<http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2009.pdf> (19 jan.2011)
- 16 حسين عبد المطلب الأسرج، «سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية» سلسلة بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص ص 61-62.